الموضوع هو الذات لا المفهوم وان كان المراد الاتحاد فما صدق
عليه المفهوم فلانسلم ان ما صدق عليه مفهوم الانسان
المصدر بالكل متحد مع ما صدق عليه مفهوم الانسان المسند
بالبعض لان جميع الافراد غير البعض فالقول بان المراد بالكل
الاتحاد في اللفظ وفي الذكر من قبيل المسايل اليقينية
على الدلايل الخطابية ويمكن ان يقال ان المتبادر بقولنا ان
البعض داخل في الكل فموضوع القضية الكلية متحد
مع موضوع القضية الجزئية في ان البعض الذي وقع
موضوع الجزئية هو بعينه موضوع الكلية غاية ما في
الباب ان يكون موضوع الكلية مستملا على امر آخر
وهو البعض الاخر وهذا لا ينافي اتحاد الكلية والجزئية
في الموضوع فاذا قلت كل حيوان انسان وبعض الحيوان
ليس بانسان فالبعضية الواقعة من الحيوان موضوع
لجزئية اعني الفرس والبغل وغيرهما هو بعينه وقع
موضوع الكلية فالكلية افادت اثبات الانسانية لذلك
البعض والجزئية افادت نفيه عنه فكانك قلت الفرس
انسان وغير انسان فيتوارد الايجاب والسلب على محل واحد
فيتناقضان جزما بخلاف الجزئيتين كقولك بعض
الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان فان
البعضين فيهما يجوز ان يكونا عينين فيتناقضان ويجوز
ان يكونا غيرين فلا يتناقضان فاذن قضي فيهما ليس
بجزمي بخلاف الكلية والجزئية فان النقيض فيهما
جزمي وهذا هو السر في تحقق التناقض بين القضيتين

المختلفتين

المختلفتين بالكلية والجزئية دون الجزئيتين فان قلت
مورد الايجاب والسلب في الكليتين امر واحد فكان ينبغي
ان يكونا متناقضين كقولك كل انسان حيوان ولا شيء
من الانسان بحيوان فلم لا يجعلونها متناقضتين مع ان
احديهما صادقة والاخرى كاذبة قلت لعدم كليته
لاستلزامه عادة يكون الموضوع فردا عم من المحمول تناقض
كذب الكليتين فيما كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من
الحيوان بانسان وكذلك عكس السالبة لا يكون موجبة
في كل مادة وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لخفاية على طلبة
هذه الايام اعلم ان المهملة في قوة الجزئية فحكمها حكمها
اي كما لا يكون بين الجزئيتين تناقض كذلك لا يكون بين
المهلتين تناقض بل بين المهملة والكلية بان تكون المهملة
موجبة والكلية سالبة وعلى العكس كما بين الكلية والجزئية

العكس

وهو ان يصير الموضوع في الذكر محمولا مع بقاء
المعنى المقصود من العكس هنا لان القضية
الكاملة بعد التبديل وتغيير النسبة والتبدل والا لان
مصطلحان والثالث غير مصطلح وتحقيق الحق في هذا المقام
هو ان كان المراد بالجعل جعل الذات وصفا وبالعكس محلا
لاشتماله على قلب الحقايق ولذلك جعل وصف المحمول موضوعا
وذات الموضوع محمولا لامتناع حمل الذات على الوصف
وصدق عليه بل المستقيم هو جعل عقد الحمل عقد الوضع وعقد
الوضع عقد الحمل بان يجعل عنوان المحمول عنوان الموضوع
وعنوان الموضوع عنوان المحمول وهو المراد بجعل الموضوع

المختلفتين